

دور الرقمنة في تعزيز جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر دراسة تحليلية في ظل قانون الاستثمار الجديد

بوروشة كريم*	بورحلي خالد.
جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل- الجزائر- bouroucha.karim1@gmail.com	جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريرج - الجزائر- bourahlikhaled_19@yahoo.fr

الملخص:

حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على دور الإصلاحات التشريعية على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، وذلك من خلال تحليل دور المنصة الرقمية للمستثمر المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الجديد 22-18 في تعزيز جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر.

وتوصلت الدراسة أن المنصة الرقمية للمستثمر ساهمت في تسهيل العملية الاستثمارية من خلال تبسيط إجراءاتها وتوفيرها للمعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار، كما أسهمت أيضا في تعزيز الشفافية والقضاء على البيروقراطية والفساد الإداري، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد الاستثمارات المسجلة منذ إنشاء المنصة، ورغم ذلك لم تؤثر على مناخ الاستثمار في الجزائر الذي بقي في مراتب متدنية في التصنيف العالمي. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير البنية التحتية التكنولوجية وتحسين شبكة الانترنت عبر مختلف بالإضافة إلى ضرورة ربط المنصة الرقمية للمستثمر بباقي المنصات الإدارية المرتبطة بالاستثمار لاسيما الضرائب، الجمارك، السجل التجاري والبنوك.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، المنصة الرقمية للمستثمر، الاستثمار، مناخ الاستثمار، الجزائر.

Summary:

This study examines the role of legislative reforms in improving Algeria's investment climate by analyzing the contribution of the digital investor platform, introduced under Investment Law No. 22-18, to strengthening the attractiveness of the country's investment environment. The findings indicate that the digital investor platform has played a significant role in facilitating investment procedures through simplification of administrative processes and the provision

of information on investment opportunities. It has further contributed to enhancing transparency and curbing bureaucracy and administrative corruption, thereby increasing the number of registered investments since its introduction. However, these advances have not been sufficient to substantially improve Algeria's investment climate, which remains relatively low in international rankings. The study therefore recommends strengthening technological infrastructure, improving internet access across different regions, and ensuring greater institutional integration by linking the digital investor platform with other investment-related administrative platforms, especially those of the tax administration, customs, commercial registry, and banking sector.

Keywords: digitalization, digital investor platform, investment, investment climate, Algeria

تمهيد:

تعتبر التنمية الاقتصادية المستدامة إحدى أهم الانشغالات الأساسية لمختلف الاقتصاديات الوطنية، وذلك باعتبارها حجر الزاوية للتحرر من بؤرة التخلف والالتحاق بركب الدول المتقدمة وهذا ما يستلزم تجنيد كافة الإمكانيات البشرية والمادية من أجل تحقيق ذلك، ويعد الاستثمار إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل الوطني لذلك لجأت العديد من الدول إلى تشجيع استقطاب الاستثمارات مما أدى إلى احتدام الصراع وزيادة شدة التنافس بين مختلف الاقتصاديات الوطنية، إذ تسعى كل دولة إلى جذب أكبر قدر من الاستثمارات وذلك من خلال خلق بيئة استثمارية محفزة، خصوصا في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية المتسارعة والتطور الكبير الذي يشهده العالم في مجال التكنولوجيا الرقمية، أين أصبح لزاما على الدول مواكبة هذه التطورات والانتقال من نمط التسيير التقليدي إلى مرحلة الإدارة الالكترونية من خلال رقمنة مختلف الانشغالات اليومية للمواطن لاسيما تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، فالرقمنة لم تعد خيارا تكنولوجيا فحسب بل أصبحت ضرورة حتمية فرضتها متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي وعاملا أساسيا في تعويض ضعف التأهيل البشري وكذلك محاربة الفساد الإداري والبيروقراطية وسوء التسيير.

وعلى غرار باقي دول العالم علقت الجزائر آمالا كبيرة على قطاع الاستثمار من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية مستدامة وتنويع الدخل الوطني، وذلك ما تجلّى من خلال سنها للعديد من القوانين واستحداثها للعديد من الآليات المنظمة لعملية الاستثمار إلا أنها فشلت في تحقيق الأهداف المرجوة نتيجة عدم استقرارية القوانين وانتشار البيروقراطية وسوء التسيير

والفساد الإداري، مما أضطرها في الأخير إلى الاستعانة بالتطورات التكنولوجية من خلال رقمنة قطاع الاستثمار في إطار عملية الرقمنة الواسعة التي باشرتها الدولة الجزائرية في مختلف القطاعات، وذلك من أجل تحسين مناخ الاستثمار وجعله أكثر جاذبية وتنافسية وهذا ما تجلى من خلال الإصلاحات التي جاء بها القانون 18-22 المتعلق بالاستثمار والذي يعتبر بمثابة نقلة نوعية في منظومة الاستثمار الجزائرية.

1. إشكالية الدراسة:

مما تقدم يمكننا طرح الإشكالية التالية: "إلى أي مدى يمكن للرقمنة أن تساهم في تحسين مؤشرات جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل قانون الاستثمار الجديد 18-22؟" ويندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى مساهمة الإصلاحات المتخذة من طرف الجزائر في خلق مناخ استثماري جذاب؟.
- ماهي الاجراءات التي اتخذتها الجزائر في عملية الرقمنة؟
- ما هو موقع مناخ الاستثمار في الجزائر ضمن بيئة الاستثمار العالمي؟.

2- فرضيات الدراسة:

اعتمدنا في معالجتنا للتساؤلات المطروحة على مستوى إشكالية الدراسة على الفرضيات التالية:

- ساهمت الإصلاحات المتخذة إلي حد كبير من طرف الجزائر في خلق المناخ الاستثماري جذاب.
- وضعت الجزائر استراتيجية متكاملة لرقمنة القطاع العام .
- يحتل مناخ الاستثمار في الجزائر مراتب متدنية ضمن بيئة الاستثمار العالمي.

3- منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا علي المنهج الوصفي لدراسة الموضوع في الجانب النظري، والمنهج الوصفي التحليلي للوقوف علي صحة الفرضيات من عدمها في الجزء الثاني.

4- أهداف البحث:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

- إبراز دور وأهمية الرقمنة في تعزيز الاستثمارات وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.
- إبراز المجهودات التي تبذلها الدولة الجزائرية لرقمنة القطاع العام لاسيما قطاع الاستثمار.

5- منهجية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين، تناول المبحث الأول المفاهيم النظرية للرقمنة والاستثمار، بينما تناول المبحث الثاني واقع الرقمنة في الجزائر وفعالية المنصة الرقمية للمستثمر في تعزيز الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال.

6- الدراسات السابقة:

❖ دراسة حسام بن الصغير بعنوان "دور الرقمنة في ترقية الاستثمار": حاولت هذه الدراسة إبراز دور الرقمنة في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار باعتباره ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض المفاهيم المتعلقة بالرقمنة والاستثمار وكذلك توضيح آليات عمل المنصة الرقمية المنبثقة عن قانون الاستثمار، وتوصلت الدراسة أن المنصة الرقمية للمستثمر ساهمت في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال تبسيطها وتسهيلها للإجراءات الإدارية وإتاحة المعلومات الضرورية للمستثمرين وتمكين المستثمرين من إنجاز جميع الإجراءات عن بعد في الشفافية تامة وفي وقت قصير وجهد قليل بعيدا عن البيروقراطية والفساد الإداري.

❖ دراسة حرفوش مداني وكريبش نبيل بعنوان: "الرقمنة كآلية لتطوير الاستثمار في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجا": حاولت هذه الدراسة إبراز دور المنصة الرقمية للمستثمر كأداة حديثة تعنى برقمنة قطاع الاستثمار في الجزائر في تسهيل نشاط المستثمرين والدفع بعملية الاستثمار، وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض المفاهيم المتعلقة بالرقمنة والاستثمار وتقييم أداء المنصة الرقمية للمستثمر وإبراز التحديات والعقبات التي تواجهها، وتوصلت الدراسة إلى أن إنشاء المنصة أدى إلى تسهيل إجراءات تسجيل الاستثمار و القضاء على البيروقراطية كما ساهم في توفير بيئة استثمارية جذابة مكنت من تسجيل المئات من المشاريع الاستثمارية في وقت وجيز، وتوصلت الدراسة أيضا إلى استخلاص أهم العقبات التي تواجه تطبيق الرقمنة في قطاع الاستثمار والمتمثلة في ضعف البنية التحتية، مقاومة التغيير الإداري

ومخاطر الأمن السيبراني، وأوصت الدراسة بضرورة ربط منصة المستثمر بباقي المنصات الادارية ورقمنة القطاع العقاري وتوفير نظام أمن سيبراني متطور.

❖ دراسة حاتم عمارة وصابر بن صالحية بعنوان: "الرقمنة ورهانات تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر": سعت هذه الدراسة إلى إبراز دور الرقمنة في مجال الاستثمار ودورها الفعال في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمستثمرين في الجزائر بعد استحداث المنصة الرقمية للمستثمر بموجب القانون 18-22 المتعلق بالاستثمار، وتوصلت الدراسة إلى أن المنصة الرقمية للمستثمر تمثل خطوة ضرورية للقضاء على البيروقراطية والتعقيدات الإدارية المعيقة للاستثمار وتكريس الشفافية، كما توصلت أيضا إلى أن نجاح هذه المنصة يبقى مرهونا بمدى تطوير البنية التحتية التكنولوجية وتعميم الرقمنة على باقي القطاعات ذات الصلة، والتي أوصت الدراسة بضرورة تطويرها وتعميمها، كما أوصت أيضا بتأهيل الموارد البشرية المسؤولة على دراسة ملفات الاستثمار والإسراع في إصدار النصوص التنظيمية الخاصة بالمنصة الرقمية للعقار الصناعي.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة.

المطلب الأول: ماهية الرقمنة والتحول الرقمي

تعتبر الرقمنة إحدى أهم مفرزات الثورة التكنولوجية التي شهدها العالم منذ بداية الألفية الثالثة، ففي ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة أصبح لزاما إدراج هذه الأخيرة في مختلف الميادين لا سيما الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، حيث لم يعد الاعتماد على الأساليب التقليدية كافيا لمسايرة متطلبات العصر، لذلك برزت الرقمنة كضرورة حتمية لوضع السياسات العامة وتنفيذها.

أولا: تعريف الرقمنة والتحول الرقمي:

تعددت التعاريف حول الرقمنة والتحول الرقمي، فالرقمنة (Digitalization) هي عبارة عن مشروع حكومي يشمل كافة المؤسسات والقطاعات المختلفة بالدولة، يتمثل في تحويل الخدمات الحيوية والأساسية المرتبطة بخدمة الأفراد والمؤسسات والاستثمارات المختلفة من شكلها التقليدي إلى الشكل الإلكتروني الذي بالاعتماد على التقنيات الحديثة والمتطورة.¹

¹ شاوشى خيرة، خلود زهرة، التحول الرقمي في الجزائر، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد 5، العدد 1، ص 18

كما يمكن تعريفها بأنها عملية تحويل البيانات والعمليات والخدمات من صيغ تقليدية (ورقية، يدوية) إلى صيغ رقمية إلكترونية¹.

أما التحول (Digital Transformation) الرقمي فيعرف بأنه عملية استخدام التكنولوجيا الرقمية لإحداث تغيرات جوهرية في كيفية عمل المؤسسات وتقديمها كقيمة للمستفيدين بما يشمل تغيير نماذج الأعمال، وتحديث العمليات وتعزيز التجربة الرقمية للزبائن².

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن الرقمنة تتمثل في عملية تحويل المصادر التقليدية للمعلومات والبيانات إلى مصادر رقمية باستخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة، وذلك من أجل المحافظة عليها وتسهيل عملية الوصول إليها، أما التحول الرقمي فيعتبر بمثابة ثورة تكنولوجية في مجال تسيير وعمل المؤسسات والأنظمة وذلك باستبدال طرق التسيير التقليدية بأنظمة رقمية قائمة على الإنترنت والبرمجيات والحوسبة السحابية وغيرها من الأدوات التكنولوجية الحديثة، وبالتالي فالرقمنة هي مجرد خطوة أولية في مسار عملية التحول الرقمي.

ثانيا: أهمية الرقمنة:

يهدف استخدام الرقمنة إلى تحسين أداء العمل الإداري وبالتالي تحسين أداء المنظمات ، مما ينعكس إيجابيا على أداء الاقتصاد الوطني بشكل عام ويمكن تلخيص أهداف الرقمنة في النقاط التالية:

- تحسين جودة الخدمات العامة وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن وكذلك التقليل من البيروقراطية وتسهيل الوصول إلى المعلومات وبسرعة أكبر.
- تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد حيث تسهم الأنظمة الرقمية في إدارة العمليات والقرارات بشكل شفاف وقابل للتتبع مما يقلل من فرص الفساد والمحسوبية³.

¹ OECD, Digital Transformation of Economy: Definitions and Measurements, OECD Publishing, Paris, 2023,

² Westerman, G, Bonnet, D, & McAfee, A, Leading Digital: Turning Technology into Business Transformation, Harvard Business Review Press, 2014.

³ خالد بعاشي، أهمية الرقمنة في ترشيد النفقات العامة للجماعات المحلية لتحقيق الاستدامة المالية (دراسة تحليلية لولاية إليزي - الجزائر)، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 15، العدد 01، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2025، ص ص 253، 254.

- تسهيل اتخاذ القرارات إذ توفر الرقمنة إمكانية الوصول السريع إلى المعلومات والبيانات اللازمة مما يساعد صانعي القرار على اتخاذ قرارات مبنية على أسس دقيقة الأمر الذي ينعكس على جودة التخطيط والسياسات المتخذة.
- تحقيق الترابط والتكامل المعلوماتي حيث تتيح الرقمنة ربط مختلف الأنظمة والمصالح الإدارية عبر شبكات موحدة مما يؤدي إلى سهولة تبادل البيانات في أي وقت وبكل أمان، مما يؤدي إلى رفع مستوى التنسيق وتحقيق تكامل مؤسساتي فعال.
- رفع الكفاءة وتقليص التكاليف وذلك من خلال اكتشاف وسائل إنتاج جديدة نتيجة التطورات التكنولوجية الأمر الذي يسمح بزيادة الإنتاج وتحسينه كما ونوعا إضافة إلى خفض التكاليف مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وتحقيق وفورات اقتصادية وتعزيز التنافسية بين الشركات.
- دعم التنمية الإقتصادية حيث تعمل الرقمنة على تحسين بيئة الأعمال وتحفيز الاستثمارات مما يؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة وتشجيع الابتكارات.

ثالثا: متطلبات الرقمنة:

يتطلب نجاح عملية الرقمنة توفر مجموعة من الشروط يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- أ- **المتطلبات المالية:** تتطلب الرقمنة توفير ميزانية مالية معتبرة وذلك من أجل كفاية تمويل عملية اقتناء التجهيزات التكنولوجية والبرمجيات والأنظمة الضرورية وكذلك ضمان صيانتها بالإضافة إلى تأهيل الموارد البشرية.
- ب- **المتطلبات المادية:** تشمل المتطلبات المادية مجموعة التجهيزات التكنولوجية اللازمة للعملية والتي تتمثل أساسا في الحواسيب والمسحات الضوئية، وأجهزة التصوير الفوتوغرافية والرقمية وغيرها من التجهيزات التي تساهم في عملية الرقمنة¹، بالإضافة إلى البنية التحتية المتقدمة كشبكة اتصالات متطورة، ومراكز بيانات حديثة وأمنة لتخزين المعلومات ومعالجتها، وأنظمة الأمن السيبراني.

¹ مليكة بوخاري، سمير يحيوي، متطلبات تطبيق الرقمنة ودورها في تحسين أداء الإدارة المحلية: دراسة حالة الشبكات الإلكترونية لبلدية البويرة، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد، 16، العدد 03، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2022، ص 459.

ت- المتطلبات البشرية: وتتمثل في ضرورة توفير القوى البشرية المؤهلة التي تمتلك مهارات وقدرات لتقديم خدمات بجودة عالية، وذلك من خلال تصميم ووضع برامج لتدريب وتطوير الموظفين في مجال المعلوماتية واستقطاب الكفاءات والإطارات المتخصصة في المجال، وكذلك إدماج المهارات الرقمية ضمن المناهج التعليمية.

ث- المتطلبات القانونية: وتتمثل في ضرورة وجود منظومة تشريعية وقانونية ترافق عملية تطبيق الرقمنة وتنظم وتضمن الأمن والحماية لكافة المعاملات الرقمية.

المطلب الثاني: ماهية الاستثمار ومناخ الاستثمار:

يعتبر الاستثمار المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية إذ يعمل على حشد الموارد المادية والبشرية وتوجيهها للقطاع الإنتاجي لزيادة الثروة والدخل الوطني، ويتوقف نجاح العملية بشكل أساسي على مناخ الاستثمار الذي يعكس البيئة السياسية والاقتصادية والتشريعية ومدى تحفيزها للنشاط الاقتصادي.

أولاً: تعريف الاستثمار:

اختلفت التعاريف حول مفهوم الاستثمار نظراً لاختلاف الجوانب التي ينظر إليها، ففي الجانب الاقتصادي يمكن إبراز التعاريف التالية:

الاستثمار هو التخلي عن نفقة حالية من أجل تعظيم القدرة الانتاجية للمؤسسة وذلك من خلال شراء رأس مال تقني (آلات، معدات، بنايات... إلخ) أو رأس مال بشري (تكوين، تأطير العمال)¹. كما يعرف بأنه تكوين رأس المال واستخدامه بهدف تحقيق الربح في الأجل القريب أو البعيد بشكل مباشر أو غير مباشر، بما يشمل إنشاء نشاط إنتاجي، أو توسيع طاقة إنتاجية قائمة أو حيازة ملكية عقارية أو إصدار أسهم أو شراءها من الآخرين².

ويعرف أيضاً أنه استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة، اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها³.

¹ Patrick Epingard, Investir face aux enjeux technologiques et informationnels, Ed. Ellipses, 1991, P 1- 3.

² حرفوش مداني، كريش نبيل، الرقمنة كآلية لتطوير الاستثمار في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجاً، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 3، المركز الجامعي آفلو، الجزائر، 2023، ص 12.

³ طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 37.

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف الاستثمار بأنه توظيف المدخرات في أصول مختلفة كالعقارات والأوراق المالية بهدف تحقيق أرباح مستقبلية وبالتالي خلق موارد جديدة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ثانيا: أهمية الاستثمار:

يلعب الاستثمار دورا هاما ليس من الجانب الاقتصادي فقط بل يمتد إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية، فمن الناحية الاقتصادية يساهم الاستثمار في توفير السلع والخدمات للمواطن، وكذلك خلق مشاريع إنتاجية جديدة أو توسعة القائمة منها مما يؤدي إلى تقليص فاتورة الاستيراد وزيادة الصادرات وبالتالي تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلد، أما من الناحية الاجتماعية فتبرز أهميته في توفير مناصب الشغل، وتحسين مستوى المعيشة وزيادة الرفاهية لأفراد المجتمع، في حين تكمن أهميته السياسية في تقليص التبعية للخارج وتحقيق الاستقلال الاقتصادي واستغلال الثروات الوطنية بالإضافة إلى حرية اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي بعيدا عن الضغوطات الأجنبية¹.

ثالثا: أنواع الاستثمار:

يمكن تصنيف الاستثمار إلا عدة أنواع وذلك حسب المعيار المنظور، ويمكن ابراز هذه الأنواع فيما يلي:

1- حسب طبيعة الأصل المستثمر فيه: حيث نجد نوعين هما:

❖ استثمار مالي: وذلك من خلال شراء وتداول الأسهم والسندات أو الاستثمار في الصناديق الاستثمارية

❖ استثمار حقيقي: يشمل الاستثمار في الأصول المادية كالعقارات والمشاريع الإنتاجية سواء القائمة أو الجديدة

❖ استثمار بشري: يشمل الاستثمار في تمويل التعليم أو التدريب والتكوين أي في المعرفة وتطوير المهارات الشخصية والمهنية.

2- حسب المصدر:

¹ حروفش مداني، الشامل في الاقتصاد، مكتبة قصر الثقافة، الجزائر، 2000 ص ص 78، 79.

- ❖ استثمار محلي: وهو ذلك الذي يأتي من المقيمين في البلد، أي يقوم به أفراد أو شركات محلية سواء كانت ذات شخصية طبيعية أو معنوية تحمل جنسية البلد.
- ❖ استثمار أجنبي: هو الاستثمار الآتي من المقيمين في بلد آخر سواء كان شخصية طبيعية أو معنوية شريطة أن لا يملك جنسية الدولة المضيفة، ويقوم باستثمار أمواله في مشاريع اقتصادية داخلها عبر التملك المباشر أو شراكة مع كيانات محلية¹.

3- من حيث المدة الزمنية: حيث نميز بين نوعين:

- ❖ استثمار قصير الأجل: يتم على فترات زمنية قصيرة يهدف إلى تحقيق أرباح سريعة وعادة ما يتميز بدرجة كبيرة من المخاطرة.
- ❖ استثمار طويل الأجل: يتم على فترات طويلة ويركز أساسا على تنمية رأس المال الحقيقي².

رابعا: مناخ الاستثمار:

- تختلف قدرة الدول على استقطاب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية، فنجد هناك دول تستقطب استثمارات ضخمة، في حين توجد دول لا تستقطب استثمارات قليلة أو معدومة، وذلك نتيجة ظروف وأوضاع تتميز بها الدولة المعنية.
- 1- تعريف مناخ الاستثمار.

يعرف مناخ الاستثمار على أنه: "مجمّل الأوضاع والظروف السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والإدارية والمؤسسية السائدة في بلد، التي تؤثر في قرار الاستثمار"³. كما يعرف أيضا بأنه مجموعة العوامل والمؤشرات السياسية والقانونية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على قرارات المستثمرين (محليين وأجانب) بشأن استثمار رؤوس أموالهم في دولة معينة⁴.

¹ محمد الأطرش، الاستثمار والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2008، ص 45 وما بعدها.

² حسين عبد الله، الاقتصاد الكلي - نظرية تحليلية مقارنة -، دار الحامد، عمان الأردن، 2012، ص 159.

³ زعباط عبد الحميد، تحسين مناخ الاستثمار الخاص - حالة الجزائر -، مداخلة مقدمة الى الملتقى الأول حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المركز الجامعي ببيشار، الجزائر، 2005، ص 10.

⁴ International Monetary Fund, Climate of Investment and Economic Growth in MENA Region, IMF, Washington, 2023.

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن مناخ الاستثمار هو تلك الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها الكفيلة بجلب نظر المستثمرين وكسب ثقتهم سواء كانوا محليين أو أجنب.

2- محددات مناخ الاستثمار.

هناك مجموعة من المحددات تؤثر على مناخ الاستثمار يمكن ايجازها فيما يلي¹:

- أ- محددات إقتصادية: وتشمل: الموارد الطبيعية والبنى التحتية المتاحة بالبلد، السياسات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي، درجة المنافسة وحجم السوق.
- ب- محددات قانونية وسياسية: تتمثل في: مختلف القوانين والقرارات التي تتخذها الحكومة والمتعلقة بالاستثمار، الاستقرار السياسي والأمني.
- ت- محددات إجتماعية: تشمل: مستوى التعليم، التغيرات السكانية، قيم وقواعد السلوك، زيادة دور المرأة في المجتمع.

المطلب الثالث: أثر الرقمنة على الاستثمار:

تلعب الرقمنة دورا بارزا في ترقية الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية وذلك من خلال تهيئة بيئة جذابة وتبسيط الإجراءات الإدارية للعملية الاستثمارية، حيث أصبحت كل الدول تعتمد على الرقمنة في تنظيمها، وذلك من خلال وضع منصات رقمية خاصة بالعملية عوضا عن الطريقة التقليدية المعقدة والمكلفة، ويمكن إبراز دور الرقمنة في تسيير الاستثمار في الإجراءات التالية:

أولاً: تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية: تعمل الرقمنة على تسريع العمليات الاستثمارية وتسهيلها، حيث يمكن إتمام العديد من الإجراءات المتعلقة بتأسيس الشركات بسرعة عبر منصات رقمية موحدة عوضا على المعاملات الورقية المعقدة، كما تمكن الرقمنة أيضا من طلب التصاريح ودفع الرسوم إلكترونيا، مما يوفر على المستثمر الجهد والوقت ويجعل العملية أكثر كفاءة.

¹ بولجل كريمة، تقييم سياسات ترقية المناخ الاستثماري الجزائري خلال الفترة 1990-2011، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر،

ثانيا: تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد: توفر الرقمنة للمستثمر بيئة استثمارية أكثر أمانا وشفافية حيث تتيح له إمكانية الوصول للمعلومة الدقيقة والمحدثة بكل سهولة، كما تمكنه أيضا من متابعة مسار ملفه ومعالجته إلكترونيا، مما يساهم في الحد من الفساد الإداري وكذلك حماية خصوصية وسرية المعلومات الخاصة بالمستثمر.

ثالثا: تقليل التكاليف: تسهم الرقمنة في تقليص التكاليف المرتبطة بالعملية الاستثمارية، حيث تتيح الرقمنة تقليل التكاليف المرتبطة بالورق والطباعة والمستلزمات المكتبية، كما توفر الجهد البشري.

هذه الإجراءات ستعمل حتما بالإضافة إلى عوامل أخرى على تحسين بيئة الأعمال المحلية وجعلها أكثر تنافسية مما تحفز المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب وتكسب ثقتهم مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات في البلد.

المبحث الثاني: دراسة تأثير الرقمنة على مناخ الاستثمار في الجزائر.

المطلب الأول: واقع الرقمنة في الجزائر

سعيها منها لمواكبة التطورات التي شهدها العالم في المجال التكنولوجي، بادرت الجزائر إلى عملية رقمنة شاملة للإدارة الحكومية والتحول من التسيير التقليدي إلى تسيير عصري قائم على التكنولوجيا، وذلك من تحسين كفاءة العمل الحكومي وتجويد الخدمات المقدمة سواء للأفراد أو المنظمات، ومن أجل تحقيق هذا الهدف أنشأت الحكومة الجزائرية إطارا مؤسساتي يشرف على عملية الرقمنة ألا وهو المحافظة السامية للرقمنة التي تم إنشائها سنة 2023، هذه الأخيرة أطلقت استراتيجية وطنية تحت شعار "جزائر رقمية 2030" والتي تسعى إلى تنظيم وتأطير وقيادة مسار تجسيد التحول الرقمي في الجزائر بالارتكاز على خمس محاور استراتيجية وهي البنية التحتية، رأس المال البشري، الاقتصاد الرقمي، الحوكمة والمجتمع الرقمي.

وتظهر مؤشرات الرقمنة والتحول الرقمي في الجزائر تطوراً تصاعدياً نتيجة الاهتمام الحكومي ويمكن إبراز أهم المؤشرات في النقاط التالية:

أولا: البنية التحتية للاتصالات:

عرفت البنية التحتية للمواصلات في الجزائر خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا، وهو ما سمح بارتفاع عدد مستخدمي الإنترنت من 18,5 مليون مستخدم سنة 2015 إلى حوالي 36,2

مليون مستخدم سنة 2025، أي بزيادة قاربت 100%، في حين ارتفعت نسبة النفاذ إلى الأنترنت من 46% سنة 2015 إلى 76,9% سنة 2025، هذا وانتقل عدد مستخدمي الهاتف النقال من 45,8 مليون مشترك سنة 2015 إلى 54,8 مليون مشترك سنة 2025 (امتلاك الفرد أكثر من شريحة اتصال) أي بزيادة قدرها 19%، أما الهاتف الثابت فقد انتقل عدد الخطوط الهاتفية من 3,26 مليون خط سنة 2015 إلى 7,37 مليون مشترك نهاية سنة 2025، بزيادة فاقت 125%، ويعود ذلك إلى الاستثمارات الكبيرة والجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في مجال الاتصالات وهذا ما يبين اهتمام الجزائر بالتحول الرقمي ومواكبة التطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم¹.

ثانيا: الإدارة الرقمية والحكومة الالكترونية:

يعتبر مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية () المقياس المعتمد من قبل الأمم المتحدة لقياس مستوى تطور الحكومات الالكترونية في الدول الأعضاء، وهو يعتمد على ثلاث مؤشرات فرعية وهي: الخدمات الالكترونية، البنية التحتية للاتصالات ورأس المال البشري، وقد شهد هذا المؤشر تطوراً نسبياً في السنوات الأخيرة حيث ارتفع من 0.5173 نقطة سنة 2020 إلى 0.5611 نقطة سنة 2022 ليصل سنة 2024 إلى 0.5956 نقطة²، وهذا ما جعل الجزائر تصنف ضمن مجموعة الدول ذات المؤشر المرتفع، وذلك راجع إلى مساعي الحكومة الحديثة في مجال الرقمنة خصوصاً بعد إطلاق استراتيجية جديدة للتحول الرقمي "جزائر رقمية 2030" تحت إشراف المحافظة السامية للرقمنة.

رغم الجهود المبذولة إلا أن مسار التحول الرقمي في الجزائر يبقى بطيئاً نوعاً ما مقارنة بدول الجوار، ويعود ذلك إلى جملة من العقبات سواء تنظيمية أو تقنية، لعل أبرزها ضعف سرعة الانترنت وتفاوتها من منطقة إلى أخرى، إضافة إلى ضعف المشاركة الالكترونية حيث تحتل الجزائر مرتبة متأخرة جداً إذ حلت في المرتبة 187 من 193 دولة بمعدل 0.0548 سنة 2024، لذلك يجب

¹ تقرير شركة Datareportal المتخصصة في الاحصاءات المتعلقة بالانترنت متاح على الرابط:

<https://datareportal.com/reports/digital-2025-algeria>

² <https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data/Country-Information/jd/3-Algeria>

على الحكومة الجزائرية العمل على تحسين سرعة الانترنت من خلال تعميم شبكة الألياف البصرية، وكذلك تحسيس المواطنين بأهمية الرقمنة ومزاياها والعمل على توسيع استخدامها.

المطلب الثاني: رقمنة قطاع الاستثمار في الجزائر:

على غرار العديد من القطاعات كان قطاع الاستثمار من بين القطاعات التي شملتهم عملية الرقمنة، وذلك من أجل النهوض بكونه على أهمية كبيرة في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وتخليصه من التبعية التامة للمحروقات، فجاء القانون 22-28 المتعلق بالاستثمار والذي أسهم في إرساء أساس قانوني واضح لرقمنة العملية الاستثمارية، حيث نص هذا القانون على إنشاء المنصة الرقمية للمستثمر التي تسعى إلى تمكين المستثمر من إتمام مختلف الإجراءات المرتبطة باستثماره. أولاً: ماهية المنصة الرقمية للمستثمر:

هي منصة رقمية أنشأت بموجب المادة 23 من القانون رقم 22-18 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 الموافق لـ 24 جويلية 2022 المتعلق بالإستثمار تشرف عليها الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، وتعمل هذه المنصة على توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين لاسيما المتعلقة بالفرص الاستثمارية والعروض العقارية والتحفيزات والمزايا المرتبطة بالاستثمار والاجراءات ذات الصلة. وتسمح هذه المنصة المرتبطة بينيا بمختلف الأنظمة المعلوماتية للهيئات المعنية بالعملية الاستثمارية بإزالة الطابع المادي عن جميع الاجراءات والقيام بها عن طريق شبكة الانترنت، كما تعتبر هذه المنصة أداة توجيه ومرافقة للمستثمر.

ثانياً: أهداف المنصة الرقمية للمستثمر:

تهدف المنصة الرقمية إلى¹:

- دعم وتبسيط وتسهيل عمليات إنشاء المؤسسات والاستثمارات.
- تحسين التواصل بين المستثمرين والإدارة الاقتصادية.
- ضمان شفافية الإجراءات وطرق معالجة ملفات المستثمرين.
- سرعة معالجة ملفات المستثمرين والتحقق فيها من قبل المصالح المعنية.
- السماح للمستثمرين بمتابعة سير ملفاتهم عن بعد.
- تحسين الخدمة العامة من حيث المواعيد النهائية وأداء الوكيل وجودة الخدمة المقدمة.

¹ <https://aapi.dz/plateforme-numerique-de-linvestisseur>

- تحسين الأداء الداخلي للمصالح العامة وجعلها أكثر توافرا وأسهل في الوصول إليها بالنسبة للمستثمرين.
 - تنظيم التعاون الفعال بين الخدمات الإدارية المشاركة في عملية الاستثمار.
 - السماح بالتبادل المباشر والفوري بين وكلاء الإدارات والهيئات المعنية.
- ثالثا: فعالية المنصة الرقمية في تعزيز الاستثمارات في الجزائر:

بعد صدور القانون 18-22 المتعلق بالاستثمار انتقلت عملية الإشراف على تسيير ملفات الاستثمار من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI) ابتداء من نوفمبر 2022، وهو ما أعطى نفس جديد لاستقطاب الاستثمارات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (1) يبين تطور عدد الاستثمارات المسجلة في الجزائر خلال الفترة (2017-2025)

2025	2024	2023	2021	2019	2018	2017	الفترة
7257	7137	4651	1877	3029	4124	5057	عدد المشاريع المسجلة
AAPI	AAPI	AAPI	ANDI	ANDI	ANDI	ANDI	الهيئة المشرفة

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من بيانات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.

من خلال الجدول السابق يتضح تباين عدد الاستثمارات المسجلة في الجزائر فخلال الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى سنة 2021 والتي كانت تحت إشراف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عرفت تذبذب ملحوظ حيث انخفض عدد الاستثمارات من 5057 مشروعا سنة 2017 إلى 4124 مشروع سنة 2018 ليواصل الانخفاض سنة 2019 أين سجل 3029 مشروع، أما سنة 2021 فقد سجلت أدنى عدد من الاستثمارات بـ 1877 وذلك راجع إلى انعكاسات جائحة كورونا، وبعد انتقال الإشراف للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار ورقمنة هذه الأخيرة لعملية التسجيل من خلال المنصة الرقمية للمستثمر تحسن عدد الاستثمارات تدريجيا حيث انتقل من 4651 مشروع مع نهاية ديسمبر 2023 إلى 7137 مشروع نهاية سنة 2024 ليصل إلى 7257 مشروع نهاية سنة 2025.

هذا فضلا عن الاستثمارات التي سجلت على مستوى الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية والذي يتولى معالجة الاستثمارات والمشاريع الأجنبية أو المختلطة وكذلك المشاريع المحلية الكبرى الذي تفوق قيمتها ملياري (2) دينار جزائري، والذي بلغ 194 مشروع

منتصف سنة 2024 منها 52 استثمارا أجنبيا مباشرا و 86 مشروع شراكة أجنبية محلية، و 56 مشروع استثماري محلي فاقت قيمته 2 مليار دينار جزائري¹.

منذ تأسيس الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في نوفمبر 2022 وإلى غاية نهاية سنة 2025 تم تسجيل 19418 مشروعا جديدا تبلغ قسمتها المالية حوالي 8329 مليار دينار جزائري والتي من المنتظر أن تخلق 472949 منصب شغل جديد، وهذا ما يبين المساهمة الفعالة التي تلعبها هذه الوكالة في جذب الاستثمارات وتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي من خلال اعتمادها على رقمنة مختلف عمليات تسجيل الاستثمارات ومتابعتها مما أدى إلى تسريع العملية الاستثمارية وتبسيطها وإعطائها قدر عال من الشفافية، وبالتالي لا يمكن إنكار دور الرقمنة في زيادة التحفيز لدى المستثمرين.

المطلب الثالث: واقع مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل الرقمنة:

نظرا للأهمية البالغة لدراسة مناخ الاستثمار، لجأت العديد من المنظمات الدولية على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي إلى وضع عدة مؤشرات تهدف إلى قياس وتحليل بيئة الأعمال في الدول، وذلك من أجل توفير البيانات اللازمة للمستثمرين من جهة وتحفيز الدول على تحسين بيئة العمل من جهة أخرى، وسوف نحاول فيما يلي استعراض موقع الجزائر ضمن هذه المؤشرات.

أولا: مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر عن معهد هيرتاج بالتعاون مع صحيفة والستريت جورنال منذ عام 1990، ويقاس درجة التضيق التي تمارسها الحكومة في مواجهة الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويتكون من عشرة عوامل وهي: السياسة التجارية، وضع الادارة المالية لموازنة الدولة، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، السياسة النقدية، تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الاجنبي المباشر، وضع القطاع المصرفي، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفردية، التشريعات والاجراءات الادارية والبيروقراطية، أنشطة السوق السوداء، ويقاس من 0 إلى 100 نقطة والجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر وفق هذا المؤشر خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2025.

¹<https://www.algeriainvest.com/fr/premium-news/52-projets-dinvestissement-etranger-direct-et-86-projets-en-partenariat-enregistres-a-laapi>.

جدول رقم (2): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2017-2025).

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
قيمة المؤشر	46,5	44,7	46,2	46,9	49,7	45,8	43	43,9	47,5
الترتيب العالمي	156	172	171	169	162	167	168	164	160

المصدر: www.heritage.org/index

من خلال الجدول السابق يتضح أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة جدا ضمن هذا المؤشر، فلم تتجاوز قيمة المؤشر 50%، وما يلاحظ أنها متذبذبة من سنة لأخرى، وبلغت قيمة المؤشر 47,5 نقطة مسجلا تحسن طفيف انطلاق من سنة 2023 والتي قدرت فيها قيمة المؤشر 43 نقطة، فحسب هذا المؤشر يصنف الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاديات الأقل حرية في العالم نتيجة التدخل الحكومي الكبير وانتشار البيروقراطية والفساد وضعف الشفافية والقيود المفروضة على النشاط الاقتصادي بصفة عامة.

ثانيا: مؤشر سهولة أداء الأعمال:

كان يصدر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وهو مؤشر مركب يتكون من عشر مؤشرات فرعية (تأسيس الكيان القانوني للشركة وبدء النشاط التجاري، استخراج التراخيص، توظيف العاملين، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان المصرفي، حماية المستثمرين، نظام دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، وأخيرا تصفية النشاط التجاري). يقيس المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية بهدف وضع أسس للتقييم والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية، وتوقف هذا المؤشر سنة 2020، والجدول التالي يوضح قيمة المؤشر وترتيب الجزائر خلال الست سنوات الأخيرة من الإصدار.

جدول رقم (3): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2015-2020)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قيمة المؤشر الرئيسي	-	47,59	-	-	48,60	48,60

157	157	166	156	163	153	الترتيب العالمي
-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----------------

- المصدر: [World Bank, doing business,http://www.doingbusiness.org](http://www.doingbusiness.org)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر متأخرة جدا في هذا المؤشر، حيث احتلت المرتبة 157 خلال سنة 2020 وهي السنة التي توقف فيها هذا المؤشر، ولم تتجاوز قيمة المؤشر 50% مما يدل على صعوبات كبيرة يواجهها المستثمر، وهذا ما عجل الحكومة الجزائرية إلى الاتجاه نحو الرقمنة قصد تدليل العقبات في وجه المستثمرين، واستحداث منصة المستثمر التي سهلت الإجراءات أكثر.

ثالثا: مؤشر التنافسية العالمي:

كان يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ سنة 1979، ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمارات وتأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية. يتكون هذا المؤشر من مؤشرين (مؤشر النمو للتنافسية ومؤشر الأعمال التنافسية)، وتقيس المؤشرات قدرات الاقتصادات العالمية على الاستمرار في تحقيق معدلات نمو اقتصادية علي المديين المتوسط والطويل، توقف هو أيضا عن الصدور ابتداء من سنة 2019، وقد تغير مقياس النقط سنة 2018 وأصبح من (0 إلى 100 نقطة) بعد أن كان (1 إلى 7 نقاط)، والجدول التالي يوضح ترتيب وقيمة المؤشر بالنسبة للجزائر خلال السنوات الأخيرة من الإصدار.

جدول رقم (4): ترتيب الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة (2025-

(2019)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة المؤشر	7/3,97	7 /3,98	7 /4,10	100 /53,8	100 /56,3
الترتيب العالمي	140 /87	138 /87	137 /86	140 /92	141 /89

المصدر: التقارير السنوية للتنافسية العالمية للسنوات المعنية: متاحة علي الموقع:

www.weforum.com

من خلال الجدول السابق يتضح أنه الفترة (2015-2017) عرفت استقرا نسبي في ترتيب الجزائر، في النصف الثاني من الترتيب، حيث تراوح الترتيب بين 86 و 87 عالميا، مع تسجيل تحسن طفيف في قيمة المؤشر التي ارتفعت من 3,97 نقطة سنة 2015 إلى 4,20 سنة 2017، أما سنة 2018 فعرفت تراجع الجزائر إلى المرتبة 92 برصيد 53,8 نقطة وذلك بعد تغيير التنقيط والانتقال

إلى الجيل الرابع من المؤشر، ليسجل تحسن طفيف سنة 2019 حيث بلغت قيمته 56,3 نقطة والتقدم للأمام بثلاث مراتب محتلة المرتبة 89، وهذا ما يبين ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري وبطأ وتيرة الإصلاحات الاقتصادية.

رابعا: مؤشر الابتكار العالمي:

يصدر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) بالتعاون مع جهات أخرى كجامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال وهو تصنيف يقيس مدى قدرة بلدان العالم على الابتكار عن طريق تقييم مدخلات الابتكار والتي تتمثل في البنية التحتية، البيئة السياسية والتعليمية، رأس المال البشري والبحث العلمي، وكفاءة السوق وكذلك مخرجاته المتمثلة في النتائج الفعلية للابتكار كبراءات الاختراع والمخرجات الابداعية والتكنولوجية، ويقاس من 0 إلى 100 نقطة، والجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر وفق هذا المؤشر خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى سنة 2025.

جدول رقم(5): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الابتكار العالمي خلال الفترة (2020-2025).

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024	2025
الترتيب العالمي	121	120	115	119	115	115

المصدر: <https://www.wipo.int/edocs/gii-ranking/2025/dz.pdf>

من خلال الجدول يتضح احتلال الجزائر لمراتب جد متأخرة حيث تراوحت مرتبتها بين 121 و115 عالميا، مع تسجيل تحسن طفيف سنّي 2024 و2025، وهذا ما يدل على ضعف براءات الاختراع وكفاءة السوق الوطنية وإنتاج المعرفة، وذلك رغم الاستثمارات الكبيرة التي أنفقتها الدولة الجزائرية والإصلاحات التي أقرتها، وذلك راجع لضعف الربط بين البحث العلمي والقطاع الصناعي والاعتماد الكبير على قطاع المحروقات.

خامسا: مؤشر مدركات الفساد (مؤشر الشفافية):

يصدر عن منظمة الشفافية الدولية منذ سنة 1995، ويهتم بقياس وتقييم واقع الفساد في القطاع العام في دول العالم اعتمادا على تقييمات الخبراء واستطلاعات رأي رجال الأعمال، ويشمل المؤشر عدة مظاهر أهمها الرشوة واختلاس الأموال العمومية، واستغلال المنصب لتحقيق مكاسب خاصة، وقدرة الحكومة على احتواء الفساد والبيروقراطية، ويقاس من 0 إلى 100 نقطة،

والجدول التالي يوضح قيمة المؤشر وترتيب الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى غاية 2025.

جدول رقم(6): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2017-2025).

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
قيمة المؤشر	33	35	34	36	33	34	36	34	34
الترتيب العالمي	112	105	106	104	117	105	104	107	109

المصدر: <https://www.transparency.org/en/countries/algeria>

من خلال الجدول السابق يتضح وجود شبه استقرار في قيمة المؤشر حيث ينحصر بين 33 كقيمة دنيا و36 كقيمة قصوى، أما الترتيب الدولي فينحصر بين 104 و117، حيث سجلت أحسن مرتبة (104) سنتي 2020 و2023، وهو ما يجعل الجزائر ضمن الدول مرتفعة الفساد، مما يؤكد ضعف الشفافية وانتشار مظاهر الفساد والبيروقراطية.

من خلال تحليلنا لموقع الجزائر ضمن أهم مؤشرات مناخ الاستثمار على الصعيد العالمي تبين لنا أن مناخ الاستثمار في الجزائر يحتل مراتب متأخرة، مما يدل على أن بيئة الأعمال الجزائرية غير محفزة وغير جذابة رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتحسين ذلك، والتي كان من بينها إصدار القانون رقم 22-18 الخاص بالاستثمار والذي جاء بإصلاحات جوهرية في منظومة الاستثمار الجزائرية كان أبرزها وضع المنصة الرقمية للمستثمر كآلية جديدة لتسهيل وتبسيط إجراءات الاستثمار، والتي كانت تعلق عليها أمالا كبيرة في تحسين مناخ الاستثمار، ورغم استقطابها لعدد لا بأس به من الاستثمارات منذ وضعها حيز الخدمة إلا أنها لم تترك آثار إيجابية تذكر على بيئة الاستثمار، ويعود ذلك إلى حداثة هذه المنصة لذلك لا يمكن الحكم عليها في مدة قصيرة.

لكن ينتظر أن تشكل الرقمنة أحد أهم المحددات المؤثرة في تطور مناخ الاستثمار في الجزائر مستقبلا فتبسيط الإجراءات الإدارية للعملية الاستثمارية وتعزيز الشفافية والموثوقية وتوفير المعلومة من خلال منصة المستثمر عوامل مهمة من شأنها أن تؤدي إلى تحسين جاذبية البيئة الاستثمارية الجزائرية وزيادة ثقة المستثمرين، مما ينعكس إيجابيا على تنافسية الاقتصاد الجزائري لكن ذلك يتوقف على عدة عوامل أهمها تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز التنسيق

بين مختلف الهيئات المتدخلة في الفعل الاستثماري. ومدى نجاح التحول الرقمي في تكريس إدارة أكثر كفاءة وشفافية ومرونة.

خاتمة:

تسعى مختلف الدول إلى تعزيز بيئة الأعمال نظرا لدورها الكبير في جذب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية وهو ما حاول الجزائر القيام به من خلال عدة إصلاحات متعاقبة كان آخرها إصدار القانون 18-22 الذي أرسى الأرضية الأساسية للعملية الاستثمارية في الجزائر من خلال وضع الآليات والميكانيزمات المناسبة، ولعل أهم ما جاء به هذا القانون هو وضع منصة رقمية تنظم عملية الاستثمار وتسهل إجراءاتها وشفافيتها.

وقد حاولت هذه الدراسة تقييم دور المنصة الرقمية للمستثمر في جذب الاستثمار وتحسين صورة مناخ الاستثمار الجزائري، وتوصلت إلى جملة من الاستنتاجات يمكن إبرازها في النقاط التالية:

— إصدار القانون 18-22 شكل نقلة نوعية في إدارة الاستثمارات في الجزائر من خلال وضعه الأساس القانوني والمؤسسي لتسيير العملية الاستثمارية.

— إنشاء المنصة الرقمية للمستثمر ساهم في تسهيل العملية الاستثمارية من خلال تبسيط إجراءاتها وتوفيرها للمعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار، كما أسهم في القضاء على البيروقراطية والفساد الإداري.

— ساهمت المنصة الرقمية منذ تأسيسها في نوفمبر 2022 في تعزيز الشفافية لدى المستثمرين وهو ما انعكس على تسجيل الألاف من العمليات الاستثمارية حيث وصلت إلى 19418 مشروعا جديدا تبلغ قيمتها المالية حوالي 8329 مليار دينار جزائري والتي من المنتظر أن تخلق 472949 منصب شغل جديد.

— تحتل الجزائر مراتب متأخرة عالميا في ضمن المؤشرات العالمية لقياس جاذبية المناخ الاستثماري، وهذا راجع إلى انتشار الفساد والبيروقراطية وضعف البنية التحتية والابتكار.

— رغما استحداث المنصة الرقمية للمستثمر وتسهيل إجراءات العملية الاستثمارية، ورغم جذب العديد من الاستثمارات إلى أن ذلك لم يؤثر على مناخ الاستثمار في الجزائر، حيث بقيت أغلب المؤشرات كما كانت عليه سابقا.

– تواجه عملية رقمنة قطاع الاستثمار في الجزائر عدة عقبات أهمها ضعف البنية التحتية، نقص المشاركة الرقمية، ضعف تأهيل العامل البشري ومخاطر الأمن السيبراني.

وعلى ضوء هذه النتائج نقترح التوصيات التالية:

– ضرورة تطوير البنية التحتية وتحسين شبكة الانترنت عبر مختلف مناطق الجزائر وذلك بالاسراع في تعميم شبكة الألياف البصرية.

– التحسيس بأهمية الرقمنة ودورها في تسهيل العمل الاداري، ومحاولة فرضها من خلال تعميمها في الادارات العمومية.

– ضرورة ربط المنصة الرقمية للمستثمر بباقي المنصات الإدارية المرتبطة بالاستثمار لاسيما الضرائب، الجمارك، السجل التجاري والبنوك.

– العمل على تحسين مناخ الاستثمار من خلال محاربة الممارسات السلبية كالفساد والبيروقراطية وسوء التسيير.

– توفير نظام أمن سيبراني متطور الحماية.

المراجع والإحالات:

1. شاوشي خيرة، خلوف زهرة، التحول الرقمي في الجزائر، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد 5، العدد 1.

2. OECD, Digital Transformation of Economy: Definitions and Measurements, OECD Publishing, Paris, 2023.

3. Westerman, G, Bonnet, D, & McAfee, A, Leading Digital: Turning Technology into Business Transformation, Harvard Business Review Press, 2014.

4. خالد بعاشي، أهمية الرقمنة في ترشيد النفقات العامة للجماعات المحلية لتحقيق الاستدامة المالية (دراسة تحليلية لولاية إليزي – الجزائر)، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 15، العدد 01، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2025.

5. مليكة بوخاري، سمير يحيوي، متطلبات تطبيق الرقمنة ودورها في تحسين أداء الإدارة المحلية: دراسة حالة الشبكات الإلكترونية لبلدية البويرة، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 03، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.

6. Patrick Epingard ,Investir face aux enjeux technologiques et informationnels, Ed. Ellipes, 1991
7. حرفوش مداني، كريش نبيل، الرقمنة كآلية لتطوير الاستثمار في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجا، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 3، المركز الجامعي آفلو، الجزائر، 2023.
8. طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.
9. حرفوش مداني، الشامل في الاقتصاد، مكتبة قصر الثقافة، الجزائر، 2000.
10. محمد الأطرش، الاستثمار والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2008.
11. حسين عبد الله، الاقتصاد الكلي –نظرية تحليلية مقارنة-، دار الحامد، عمان الأردن، 2012.
12. زعباط عبد الحميد، تحسين مناخ الاستثمار الخاص –حالة الجزائر-، مداخلة مقدمة الى الملتقى الأول حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المركز الجامعي ببشار، الجزائر، 2005.
13. International Monetary Fund, Climate of Investment and Economic Growth in MENA Region, IMF, Washington ,2023.
14. بولحجل كريمة، تقييم سياسات ترقية المناخ الاستثماري الجزائري خلال الفترة 1990-2011، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2012-2013.
15. <https://datareportal.com/reports/digital-2025-algeria>
16. <https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data/Country-Information/id/3-Algeria>
17. <https://aapi.dz/plateforme-numerique-de-linvestisseur>
18. <https://www.algeriainvest.com/fr/premium-news/52-projets-dinvestissement-etranger-direct-et-86-projets-en-partenariat-enregistres-a-laapi>.